منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
مكتب المفاوضات

الرباعية الدولية والمبادرة الاردنية
وما بعد يناير / كانون ثاني 2012 ؟

الدراسة رقم (9)

تشرين أول ٢٠١١ – شباط ٢٠١٢

مقدمة من الدكتور صائب عريقات
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي

المحتويـات

المُقدمة.

أولاً : زيارات واتصالات الرئيس محمود عباس والوفود الفلسطينية :

١- اللقاءات والزيارات .

٢- الاستراتيجية الفلسطينية.

ثانياً: لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية.

١- اجتماع الدوحة ٢٠١١/١٠/٣٠.

٢- اجتماع القاهرة ٢٠١٢/٢/١٢.

ثالثاً : طلب العضوية في مجلس الأمن وتصويت اليونسكو. (احتلال بدون كُلفة).

١- اليونسكو.

٢- طلب العوضية في مجلس الأمن.

رابعاً : اللجنة الرباعية الدولية :

١- لقاء الرباعية الدولية مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل مُنفصل.

٢- لقاءات الرئيس مع اللجنة الرباعية.

خامساً : المُبادرة الأردنية :

١- بيان الخارجية الأردنية.

٢- الأردن أطلق مُبادرته.

٣- المواقف الفلسطينية.

٤- المواقف الإسرائيلية .

سادساً : التوصيات والخيارات .

سابعاً : ملاحق.

المُقدمـــة:

في شهر تشرين أول ٢٠١١، قدمتُ دراسة بعنوان (تقديم طلب العضوية – البداية) ، حيث تضمنت الاتصالات واللقاءات التي أجراها الرئيس محمود عباس قبل وبعد تقديم طلب عضوية دولة فلسطين إلى السكرتير العام للأمم المتحدة . وأكدنا أن تقديم الطلب كان البداية وأنه جزء من الاستراتيجية وليس الاستراتيجية الفلسطينية.

أتشرف ، أن أُقدم اليوم دراسة رقم (٩) : بعنوان (اللجنة الرباعية ، المُبادرة الأردنية وما بعد يناير/ كانون ثاني ٢٠١٢؟).

سوف تتناول هذه الدراسة لقاءات واتصالات الرئيس محمود عباس مع المجتمع الدولي وتحديداً مع الإدارة الأميريكية وبما يشمل قرار الكونجرس بقطع المُساعدات عن الشعب الفلسطيني. ولجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية ، والعلاقات العربية – الفلسطينية ، وإطلاق اللقاءات المُنفصلة مع أعضاء اللجنة الرباعية التي بدأت في ٢٠١١/١٠/٢٦ ، وعدد أخر من اللقاءات بعد ذلك ، بشكل مُنفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وسنتطرق أيضاً إلى المُبادرة الأردنية التي توجت باجتماع للجنة الرباعية تحت رعاية أردنية وبمشاركة وفد فلسطيني وأخر إسرائيلي في عمان يوم ٢٠١٢/١/٣. ثم مُحاولة الإجابة على السؤال إلى أين ؟. ماذا بعد يناير ٢٠١٢ ، بخصوص العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية ؟.

جهود المُصالحة الفلسطينية ولقاءات القاهرة والدوحة لن تغيب عن الدراسة إذ أنها تُشكل نقطة إرتكاز لكافة هذه المحاور.

أولاً ": زيارات واتصالات الرئيس محمود عباس والوفود الفلسطينية :-

١ – اللقاءات والزيارات:

شملت لقاءات واتصالات الرئيس محمود عباس خلال الفترة من ٢٥ تشرين أول إلى منتصف شهر شباط ٢٠١٢: –

١- زيارة قطر ولقاء سمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني. واللقاء مع لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية يوم ٢٠١١/١٠/٣٠.

٢- لقاء روبرت سيري مُمثل السكرتير العام للأمم المتحدة ، ٢٠١١/١١/٨.

٣- زيارة تونس ١٠+٢٠١١/١١/١١، ولقاءات مع الرئيس التونسي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ورؤوساء الكتل والأحزاب التونيسية التي فازت في انتخابات المجلس التأسيسي.

٤- لقاء المبعوث الأميريكي لعملية السلام ديفيد هيل يوم ٢٠١١/١١/١٣.

٥- لقاء المبعوث الروسي لعملية السلام سيرجي فرشنيين يوم ٢٠١١/١١/١٣.

٦- لقاء نائب وزير الخارجية الأميريكي ويليام بيرنز ٢٠١١/١١/٢٠.

٧- لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني في رام الله يوم ٢٠١١/١١/٢١.

٨- زيارة جمهورية مصر العربية . ولقاء رئيس المجلس العسكري المُشير محمد حسين طنطاوي، ووزير الخارجية محمد كامل عمرو ، ومدير المخابرات العامة الوزير مراد موافي . يوم ٢٢+٢٠١١/١١/٢٣.

٩- لقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي – ٢٠١١/١١/٢٣.

١٠- اللقاءات مع السيد خالد مشعل ووفد حركة حماس / القاهرة ٢٠١١/١١/٢٤.

١١- لقاء مُمثل السكرتير العام للأمم المتحدة روبرت سيري يوم ٢٠١١/١١/٢٦.

١٢- زيارة النمسا، ولقاء الرئيس ، والمستشار ووزير الخارجية ، ورئيس البرلمان، ورؤوساء الأحزاب المُمثلة في البرلمان ٢٧-٢٠١١/١١/٢٩.

١٣- لقاء رئيسة حزب كاديما، رئيس المعارضة الإسرائيلية تسيبي ليفني – في عمان – يوم ٢٠١١/١١/٣٠.

١٤- لقاء مفوض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) ، فيلبوغراندي يوم ٢٠١١/١٢/٤.

١٥- لقاء مُساعد وزير الخارجية الأميريكي لشؤون الشرق الأدنى جيفري فلتمان يوم ٢٠١١/١٢/٥ .

١٦- لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني / عمان/يوم ٢٠١١/١٢/٨.

١٧- زيارة قطر ولقاء سمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني يوم ٢٠١١/١٢/١٠.

١٨- لقاء الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد / الدوحة/ ٢٠١١/١٢/١٠.

١٩- لقاء الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي يوم ٢٠١١/١٢/١٠ (الدوحة).

٢٠- زيارة فرنسا ولقاء الرئيس نيقولا ساركوزي يوم ٢٠١١/١٢/١٣، ورفع العلم الفلسطيني أمام مقر اليونسكو.

٢١- زيارة بلجيكيا ولقاء رئيس الاتحاد الأوروبي، ، والمفوضة السامية للعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون يوم ٢٠١١/١٢/١٤.

٢٢- لقاء نائب مُساعد وزير الخارجية الأميريكي جاكوب والاس – رام الله ٢٠١١/١٢/١٧.

٢٣- زيارة تركيا ولقاء الرئيس عبد الله غول ، ورئيس الوزراء رجا طيب اردوغان ، ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو ، ٢٠+٢٠١١/١٢/٢١.

٢٤- زيارة جمهورية مصر العربية ، ٢٢+٢٠١١/١٢/٢٣، ولقاء رئيس المجلس العسكري المُشير محمد حسين طنطاوي ، ووزير الخاجية محمد كامل عمرو ، ومدير المخابرات العامة الوزير مراد موافي.

٢٥- لقاء الأمين العام للجامعة العربية – د. نبيل العربي القاهرة يوم ٢٠١١/١٢/٢٢.

٢٦- لقاء كافة فصائل مُنظمة التحرير الفلسطينية ، إضافة إلى قادة حركتي حماس والجهاد – القاهرة يوم ٢٠١١/١٢/٢٢.

٢٧- لقاء المبعوث الأميريكي لعملية السلام ديفيد هيل يوم ٢٠١٢/١/٢.

٢٨- زيارة أوغندا ولقاء رئيسها يوم ٢٠١٢/١/٦.

٢٩- زيارة جنوب أفريقيا ولقاء رئيسها يوم ٢٠١٢/١/٨، وذلك لحضور احتفالات الذكرى المئوية لتأسيس حركة .A.N.C (المؤتمر الوطني الإفريقي).

٣٠- لقاء جلالة الملك عبد الله الثاني، عمان، ٢٠١٢/١/١٠.

٣١- لقاء السيناتور الأميريكي جون كيري . رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي يوم ٢٠١٢/١/١٠.

٣٢- زيارة بريطانيا ، ولقاء رئيس الوزراء ديفيد كاميرون ، ووزير الخارجية ويليام هيج وأعضاء البرلمان ، ورؤوساء الكنائس ، والقيادات اليهودية في بريطانيا، وأميريكا اللاتينية، ١٦+٢٠١٢/١/١٧ .

٣٣- زيارة ألمانيا ١٨+٢٠١٢/١/١٩، ولقاء الرئيس الألماني والمُستشارة أنجيلا ميريكل ورئيس البرلمان ووزير خارجيتها، ولقاء مع القيادات الفلسطينية.

٣٤- لقاء البارونة كاثرين اشتون المفوضة السامية للعلاقات الخارجية – الاتحاد الأوروبي برلين ٢٠١٢/١/١٨.

٣٥- زيارة روسيا ولقاء الرئيس ميدفيديف، ، ووزير الخارجية الكسندر لافروف ، ٢٠+٢٠١٢/١/٢٢.

٣٦- لقاء الأمين العام لمُنظمة التعاون الإسلامي د. كمال الدين أحسان اوغلو ، عمان ٢٠١٢/١/٢٤

٣٧- لقاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ، عمان . ٢٠١٢/١/٢٥.

٣٨- لقاء كاثرين اشتون المفوضة السامية للعلاقات الخارجية – الاتحاد الأوروبي، عمان ، ٢٠١٢/١/٢٦.

٣٩- لقاء نائب وزير خارجية اليابان. رام الله ٢٠١٢/١/٢٨.

٤٠- لقاء وزير خارجية ايرلندا أيمون غيلمور. رام الله ٢٠١٢/١/٢٨.

٤١- لقاء وزيري خارجية ومالية كندا. رام الله ٢٠١٢/١/٣٠.

٤٢- لقاء وزيري خارجية ومالية المانيا . رام الله ٢٠١٢/١/٣١.

٤٣- لقاء السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون . رام الله ٢٠١٢/٢/١.

٤٤- لقاء المبعوث الأميريكي لعملية السلام السفير ديفيد هيل. رام الله ٢٠١٢/٢/٢.

٤٥- لقاء الملك عبد الله الثاني . العقبة ٢٠١٢/٢/٤ .

٤٦- زيارة قطر ولقاء الرئيس أبو مازن مع سمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني يوم ٢٠١٢/٢/٥.

٤٧- لقاءات الرئيس أبو مازن مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. الدوحة ٥+٢٠١٢/٢/٦.

٤٨- لقاء الرئيس أبو مازن مع المبعوث الأمريكي ديفيد هيل . رام الله ٢٠١٢/٢/٨

٤٩- لقاء لجنة متابعة مبادرة السلام العربية بمشاركة الرئيس. القاهرة ٢٠١٢/٢/١٢.

٥٠- لقاء الرئيس مع سيادة المشير محمد حسين طنطاوي ومع وزير الخارجية محمد كامل عمرو ومدير المخابرات العامة الوزير مراد موافي. القاهرة ١١+٢٠١٢/٢/١٢.

٥١- إضافة إلى اتصالات لا مجال لذكرها مع عدد من ملوك ورؤوساء ووزراء خارجية العديد من دول العالم.

٥٢- زيارات وزير الخارجية رياض المالكي، التي شملت عدد من الدول الإفريقية وأميريكا اللاتينية، وأوروبا وأسيا ، إضافة إلى ايسلندا التي اعترفت بدولة فلسطين.

٥٣- زيارات الدكتور نبيل شعث مفوض العلاقات الخارجية عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ، والتي شملت الولايات المتحدة الأميريكية ، وأوروبا ، وأسيا.

٤٥- لا بد ان نذكر أن الرئيس ترأس أيضاً عدداً لا بأس به من الاجتماعات للجنتين المركزية والتنفيذية لمُنظمة التحرير الفلسطينية المركزية لحركة "فتح" خلال هذه الفترة.

٢- الاستراتيجية الفلسطينية :

في كل هذه اللقاءات والاتصالات كانت الاستراتيجية الفلسطينية واضحة ومُحددة ، حيث استندت إلى ثمانية محاور يتم التعامل معها بالتوازي وتشمل : -

١- المصالحة الفلسطينية: حيث تمثل المصالحة الفلسطينية مصلحة عُليا للشعب الفلسطيني.
وتُعتبر نقطة ارتكاز لكافة المحاور الأخرى فبدون الوحدة الفلسطينية سيبقى الموقف الفلسطيني في غاية الضعف على كافة محاور الإستراتيجية الفلسطينية.

٢- استمرار بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، حيث قالت تقارير البنك الدولي بأن مؤسسات الشعب الفلسطيني في كافة المجالات وبما يشمل الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والمُساءلة والشفافية والمُحاسبة قد وصلت إلى مستويات لم تصلها أي من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٣- تفعيل كافة دوائر مُنظمة التحرير الفلسطينية واستكمال إنجاز قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، حيث تبقى القضية الفلسطينية قضية لـ ١١ مليون فلسطيني في الوطن والشتات على حد سواء.

٤- تعزيز العلاقات العربية، والتأكيد على أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في العالم العربي، وتعزيز دور لجنة متابعة مُبادرة السلام العربية.

٥- الاستمرار في استقطاب دعم المجتمع الدولي، بدءاً من اللجنة الرباعية الدولية وصولاً لكافة دول العالم. فعندما تصوت ١٨٢ دولة في الجمعية العامة لصالح قرار يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن ذلك يُمثل تأييداً دولياً غير مسبوق للقضية الفلسطينية، علينا الحفاظ عليه ودعمه وتعزيزه وتقويته، من خلال تمسكنا بالقانون الدولي والشرعية الدولية.

٦- استمرار سعينا للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية مع التأكيد على الحق في عضوية فلسطين في كافة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة تماماً كما حدث اليونسكو يوم ٢٠١١/١٠/٣١، مع السعي المستمر أيضاً لدعوة الدول السامية المُتعاقدة لتفعيل ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ من خلال الدولة الحاضنة سويسرا.

٧- وضع إستراتيجية للمُقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي وكافة إستفرازاته وعلى رأسها الاستيطان الإسرائيلي والإرهاب الذي تمارسه بشكل فاضح مجموعات من المستوطنين بحماية الجيش الإسرائيلي والذي شمل مؤخراً عمليات القتل للأبرياء وإحراق المنازل والأشجار وتدمير السيارات والمزارع وقطع الطرق وحرق المساجد.

٨- تحديد العلاقة مع إسرائيل، والإجابة على السؤال إلى أين؟ وما بعد يناير ٢٠١٢؟ فلا يمكن استمرار الأوضاع على ما هي عليه. ولا يمكن القبول بتحويل وظيفة السلطة الفلسطينية التي نعتبرها ثمرة من ثمرات كفاح الشعب الفلسطيني والمُحددة بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى وظيفة أمنية – اقتصادية كما تريد الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وعلينا في هذا المجال أن نُحافظ على الزخم الذي حققته الإستراتيجية الفلسطينية والذي يتمثل:

١- تغيير قواعد اللعبة وأخذ زمام المبادرة والإصرار على أن وظيفة السلطة الفلسطينية تتمثل بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال. وأننا لن نسمح للحكومة الإسرائيلية بالحفاظ على الأوضاع على ما هي عليه (Maintain the status- quo).

٢- التأكيد على رفضنا للحلول الانتقالية، وبما يشمل ما يسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

٣- التمسك بموقفنا الرابط لاستئناف المفاوضات مع وقف الاستيطان وبما يشمل القدس الشرقية، وقبول الحكومة الإسرائيلية بمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، والإفراج عن الأسرى وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل دخول الاتفاق الانتقالي حيز التنفيذ يوم ١٩٩٤/٥/٤.

٤- استمرار سعينا للحصول على اعتراف دول العالم بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي.

٥- الإصرار على أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره غير مرهون أو مرتبط بالمفاوضات مع إسرائيل.

٦- كشف الحكومة الإسرائيلية للعالم أجمع، وبعد استجابتنا للمُبادرة الأردنية ومشاركتنا في عدد من اللقاءات بحضور الأردن وأعضاء الرباعية والجانب الإسرائيلي. والتوضيح لهم بأن الحكومة الإسرائيلية وعلى الرغم من هذا الجُهد الأردني وتقديمنا للمواقف حول الحدود والأمن رفضت تقديم مواقفها من الحدود والأمن، واستمرت في الاستيطان وبالتالي فإنها تتحمل مسؤولية انهيار عملية السلام.

٧- وضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة أمام خيارات محددة، وتحديداً مُساءلة ومُحاسبة إسرائيل. ودعم الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة.

٨- الحفاظ على الموقف العربي الموحد . إضاقة إلى دعم المجموعات الجيوسياسية الدولية . (التعاون الإسلامي ، عدم الانحياز، الاتحاد الإفريقي).

ثانيا: لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية:

١- اجتماع الدوحة ٢٠١١/١٠/٣٠

عقدت لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية اجتماعاً لها في الدوحة يوم ٢٠١١/١٠/٣٠، وذلك بمُشاركة الرئيس محمود عباس الذي قدم شرحاً مُفصلاً للجنة عن أخر المُستجدات السياسية مُنذُ أن قام بتقديم طلب عضوية دولة فلسطين للسكرتير العام للأمم المتحدة يوم ٢٠١١/٩/٢٣.

وتطرق الرئيس في شرحه لبدء اجتماعات اللجنة الرباعية الدولية مع الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل مُنفصل.

وشدد الرئيس عباس على كافة محاور الاستراتيجية الفلسطينية بما في ذلك الإجابة على السؤال إلى أين ؟. فيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية . وقدم لهم الرئيس أبو مازن نسخة من رسالة وزير الخارجية الإسرائيلي افيجدور ليبرمان لعدد من الدول الأوروبية يطالب فيها بضرورة التخلص من الرئيس عباس وإيجاد قيادة فلسطينية تقبل بالحل الاقتصادي الأمني. (١).

وأهم ما جاء في رسالة ليبرمان :

"من الواضح أن ما يحرك الرئيس محمود عباس بشكل أساسي هو الاهتمامات المتعلقة بإرثه التاريخي ومصلحته الشخصية، وعلى ضوء التقلبات في العالم العربي ومصير زملائه المقربين،

وخاصة الرؤساء السابقين لتونس ومصر وليبيا، فإن الرئيس عباس يبحث عن مخرج مشرف من المشهد السياسي.

وفي هذا المجال فإنه يُركز طاقاته للتأكد بان الجميع يراه على انه القائد الفلسطيني الذي قاد إقامة الدولة الفلسطينية وحقق الوحدة الداخلية بين حماس وفتح. وهذا يُفسر كذلك مواقفه بشأن القدس واللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة، والتي تُعتبر أكثر تطرفاً من مواقف ياسر عرفات، هذه المواقف ليست مُصممة للوصول إلى حلول مُتفق عليها، على العكس أن هذه المواقف مُصممة لافتعال الصدام والصراع مع إسرائيل.

لتحقيق هذه الغايات، فإن الرئيس عباس يُنفذ إستراتيجية تسمح له بالمناورة بين العالم الغربي والشارع العربي. وحتى يحقق مكاسب مع الغرب فإنه يكرر اسطوانته بالالتزام باللاعنف وإدانة الإرهاب.

ولتحقيق المكاسب في مجتمعه المحلي يتبنى مواقف متطرفة بشأن القدس، قضية اللاجئين والمستوطنات.

وفي كل الأوقات يُمجد العُنف والإرهاب وذلك بتخليد وتمجيد الإرهابيين وإحياء احتفالات لأعمالهم الوحشية.

إضافة إلى ذلك فإن التنازلات المطلوب من إسرائيل القيام بها لصالح السلطة الفلسطينية ستضع إسرائيل في وضع أمني لا يُحتمل.

إن تجربة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي مع الضمانات الأمنية الدولية لا تُعزز الثقة بأن مثل هذه الإجراءات ستُحسن الوضع الأمني. وبعد الانسحابات من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ وغزة ٢٠٠٥ فإن إسرائيل تتعرض للقصف من الجبهتين بالمدفعية الثقيلة والصواريخ وقذائف المورتر. لا اليونيفيل في جنوب لبنان ولا الوجود الأوروبي EU BAM في غزة ساهم في أمن إسرائيل بالإضافة إلى عدم التمكن من وقف التهريب.

الاستنتاج الذي لا يمكن التهرب منه: لا يمكن التوصل إلى اتفاق ممكن ما دام محمود عباس يقود السلطة الفلسطينية، لأن الأفضلية بالنسبة له تتمثل بالتضحية بالمصالح الفلسطينية الأساسية لصالح إرثه التاريخي ومستقبله الشخصي.

(١) انظر مُلحق رقم (١) – رسالة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان في تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٦ باللغة الانجليزية . وانظر أيضاً رسالة د. صائب عريقات للرد على رسالة ليبرمان إلى جميع دول العالم.

ونتيجة لذلك، فإن الجهود يجب أن تُركز على استمرار وتوسيع التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي في المجالين الأمني والاقتصادي. ولسوء الحظ فإن التقييم الواقعي للأوضاع يؤكد بأنه تجاوز ذلك الآن نحو تفاهم سياسي سينتهي حتماً بالفشل.

على هذا الصعيد فإن إسرائيل ستبقى منفتحة ومتشجعة للتعاون مع المجتمع الدولي، لدفع قضية السلام وتبقى ملتزمة بالأمن والازدهار المتبادل".

وبعد نقاشات مطولة من وزراء الخارجية العرب حول كافة المواضيع وبما في ذلك الاستمرار في طلب العضوية في مجلس الأمن الدولي ، وتأجيل أي خيارات أخرى بما في ذلك عرض مشروع قرار على الجمعية العامة للأمم المتحدة خلص اللقاء إلى بيان صدر في ٢٠١١/١٠/٣٠ ، جاء فيه :

"بيان
صادر عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية
بشأن متابعة مستجدات طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة
والجهود المبذولة لإحياء مسار المفاوضات
بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠

"عقدت اللجنة الوزارية لمُبادرة السلام العربية اجتماعاً بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ بالدوحة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، وبحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وبمشاركة الأمين العام والسادة وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت.
وبعد أن استمعت اللجنة إلى العرض الذي قدمه فخامة الرئيس محمود عباس حول نتائج الاتصالات التي أجراها مع عدد من الدول والمجموعات السياسية بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينية والدعم المطلوب لحصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي ضوء هذا العرض ومداخلات الأمين العام ورؤساء الوفود، ناقشت اللجنة نتائج هذا التحرك والخطوات المزمع القيام بها لاحقاً وذلك في ضوء استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الاستيطان، وخاصة في القدس الشرقية وعدم جديتها في الاستجابة لجهود تحقيق السلام،

وإجهاض كل المبادرات والمساعي السلمية، وتحديها لكافة القواعد والقوانين الدولية، خلصت اللجنة إلى الاتفاق على عدد من الخطوات من ضمنها:

١- مواصلة التحرك الكثيف لدعم الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن.
٢- دعم الموقف الفلسطيني الساعي للحصول على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو.
٣- تكليف لجنة من الخبراء لدراسة جميع البدائل القانونية والسياسية في ضوء ما سيتوصل إليه مجلس الأمن بخصوص طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
٤- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام والدول الأعضاء تكثيف الاتصالات مع أعضاء مجلس الأمن واليونسكو لضمان تصويتهم لصالح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك دعم الطلب الفلسطيني في عضوية اليونسكو.
٥- دعوة اللجنة الرباعية من خلال مجلس الأمن إلى التحرك لمُساءلة ومُحاسبة سُلطات الاحتلال الإسرائيلي على استمرارها في عمليات الاستيطان وسياستها الهدامة إزاء جهود تحقيق السلام، وحثها أيضاً على مواصلة مساعيها مع إسرائيل لاستئناف مفاوضات جادة ومحددة بسقف زمني واضح وإطار مرجعي يرتكز على قرارات الشرعية الدولية ومُبادرة السلام العربية وخارطة الطريق يتوج باتفاق سلام يُغطي كل القضايا الجوهرية وفقاً لهذه المرجعيات.
٦- كما أكدت اللجنة على دعمها الكامل لجهود إتمام المُصالحة الوطنية الفلسطينية والتي تُشكل ركيزة أساسية لمواجهة التحديات الجسام التي يواجهها الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

- ورداً على المواقف السلبية الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية ، على لسان وزير خارجيتها ، والتي تمس السلطة والرئاسة الفلسطينية ، عبرت اللجنة عن استنكارها الشديد لهذه المواقف الإسرائيلية التي من شأنها أن تؤدي إلى نسف الجهود المبذولة لإحياء مسار المفاوضات.
- كما تدارست تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة والذي راح ضحيته العديد من الشهداء والجرحى من المدنيين وأدى إلى خسائر جسيمة في الممتلكات

والمنشآت الفلسطينية، وعبرت اللجنة عن إدانتها الشديدة لهذا العدوان الإجرامي مُحذرة من النتائج الوخيمة لاستمراره، وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء هذه الانتهاكات الإسرائيلية واتخاذ ما يلزم لرفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة".

في اجتماع لجنة مُبادرة السلام العربية حاول عدد من وزراء الخارجية ربط قرارات مُنظمة التحرير الفلسطينة المُتعلقة بالاجابة على سؤال إلى أين بعد ٢٠١٢/١/٢٦ ؟ بعقد قمة عربية.

<u>الأمر الذي رد عليه الرئيس أبو مازن قائلاً :</u>

" هل يمكن عقد قمة عربية في الظروف الراهنة؟. كلكم تعرفون أن هذا غير مُمكن. نُقدر عالياً حرصكم علينا، وأعدكم أنني سوف أقوم بالتشاور مع كافة الدول العربية قبل اتخاذ قرارات بهذا الخصوص، وسوف نطلب اجتماع للجنة المُتابعة يُخصص لهذا الغرض ".

<u>٢- اجتماع القاهرة – ٢٠١٢/٢/١٢ :</u>

بعد انتهاء المُحادثات الاستكشافية في عمان – الأردن، وانقضاء فترة ال ٩٠ يوماً التي حددتها اللجنة الراعية لتقديم المواقف الشمولية من الجانبين حول الحدود والأمن. وعقب اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة "فتح" ، عقدت لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية اجتماعاً في القاهرة يوم ٢٠١٢/٢/١٢.

قدم الرئيس محمود عباس شرحاً كاملاً لكافة التطورات السياسية مُنذ لقاء اللجنة الأخير في الدوحة يوم ٢٠١١/١٠/٣٠. واستعرض ما آلت إليه المُحادثات الاستكشافية في عمان . وفشل اللجنة الرباعية الدولية من الزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان أو قبول مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧. إضافة إلى رفضهم الافراج عن المعتقلين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل نهاية عام ١٩٩٤.

وبعد أن قدم الرئيس أبو مازن رؤيته للمرحلة القادمة ، والخطوات الواجبة الاتباع فيما يتعلق بالعلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية ، والأمم المتحدة ومؤسساتها ، وبما يشمل بدء إجراءات دعوة الاطراف السامية المُتعاقدة لانفاذ ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى رأسها القدس الشرقية ، وقدم ايضا ما تم الاتفاق عليه بالدوحة مع حركة حماس يوم ٢٠١٢/٢/٦ . (٢).

(٢) – مرفق بيان الدوحة ٢٠١٢/٢/٦.

وافق الوزراء العرب على الإستراتيجية التي عرضها الرئيس أبو مازن ، وبما يشمل دعم المصالحة الفلسطينية ، ودعم كافة الخطوات تجاه إسرائيل ، والأمم المتحدة ومؤسساتها.

ثالثاً : طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن وتصويت اليونسكو:"احتلال دون أي كُلفة":

١ – اليونسكو:

أثناء اجتماع لجنة مُبادرة السلام العربية، يوم ٢٠١٢/١٠/٣٠، كانت اليونسكو على وشك التصويت على طلب عضوية دولة فلسطين. الأمر الذي تم تأييده ودعمه من قبل كافة أعضاء لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية.

وبالفعل تم التصويت في مُنظمة اليونسكو يوم ٢٠١١/١٠/٣١ ، حيث حصلت فلسطين على دعم ١٠٧ دول مُقابل ١٤ دولة رفضت.
جاء انتصار فلسطين مُدوياً حيث كانت فرنسا، بلجيكيا، فنلندا، النمسا، إيرلندا، لوكسمبرغ، سلوفانيا، مالطا، قبرص، اليونان وأسبانيا من الدول التي صوتت لصالح العضوية. أي أن ١١ دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي قد صوتت لصالح فلسطين ، في حين امتنعت عن التصويت ١١ دولة من الاتحاد الأوروبي ، وصوتت ٥ دول ضد عضوية فلسطين هي : المانيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، هولندا والسويد ، يُضاف إليهم الولايات المتحدة الأميريكية، كندا، استراليا، بالاو ، بنما، ساموا، جزر سولمان، فانتو، وإسرائيل.

كان بإمكاننا الحصول على أصوات أكثر ، وآمل أن تكون وزارة الخارجية قد أعدت دراسة حول سلوك الدول في التصويت في اليونسكو ، فهناك عدد لا بأس به من الدول الإفريقية والآسيوية والإسلامية امتنعت من التصويت:

ألبانيا، البوسنة والهرسك، بروندي، الكاميرون، ليبيريا، رواندا، سنغافورة، تايلاند، توجو، تونجا، يوغندا، زامبيا والبانيا.

وهناك دول تعترف بدولة فلسطين اعترافاً كاملاً ولدينا فيها سفارات قد صوتت ضد القرار مثل جمهورية التشيك أو امتنعت عن التصويت مثل بلغاريا، كرواتيا، هنغاريا، الجبل الأسود، بولندا، مالدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، مقدونيا وأوكرانيا.

على أي حال جاء دخول فلسطين وبهذا الكم من الأصوات لعضوية مُنظمة اليونسكو ليقول أن الضغوط التي تواجهها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتهديد باستخدام "الفيتو" ضد طلب العضوية لدولة فلسطين لم يُغير حقيقة أن الغالبية العُظمى من دول العالم تؤيد إعادة فلسطين إلى خارطة الجغرافيا، وتدعم طلب عضوية فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية.

أغرب ما صدر رداً على عضوية فلسطين في اليونسكو كان بيان الخارجية الأمريكية في تاريخ ٢٠١١/١٠/٣١ جاء فيه:

إن تصويت الدول لصالح عضوية فلسطين في اليونسكو يعتبر أمراً مؤسفاً، وسابق لأوانه ويُضعف هدفنا المشترك للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، إن الولايات المتحدة تبقى قوية في دعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولكن ذلك يجب أن يتم من خلال مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

كيف يمكن لمثل هذا التصويت أن يضعف فرص السلام في المنطقة؟ وكيف يُمكن لمثل هذا القرار أن يؤذي إسرائيل وأمريكا وفُرص السلام؟ لا أعتقد أنه سيكون هناك إجابات من أي أحد على مثل هذه الأسئلة.

لم تكتفي واشنطن بالتصويت ضد القرار، بل ذهب الكونجرس الأمريكي إلى ما هو أبعد من ذلك حيث قام بتجميد تحويل المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى قطع المخصصات الأمريكية عن اليونسكو.

الكونجرس الأميريكي قرر بعد ذلك أن يرفع الحجز عن الأموال المُخصصة كمساعدات أمنية، وأبقى الحجز على الأموال المُخصصة لدعم الموازنة ومشاريع البنى التحتية . إلا أن الرئيس أبو مازن رفض ذلك وأصر على رفع الحجز عن كُل المساعدات.

في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، أقر الكونجرس رفع الحجز عن كافة المُساعدات المُخصصة لعام ٢٠١١. وأقر أيضاً مُساعدات بقيمة ٥١٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢، إضافة إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

إلا أن الكونجرس الحق ذلك بقرار نص على :

" إذا ما قامت مُنظمة التحرير الفلسطينة بطلب العضوية في أيٍ من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ، فأن الكونجرس سيقوم بوقف كافة المُساعدات ، إضافة إلى التوصية بإغلاق مكتب مُنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن لمدة ثلاثة أشهر ".

لقد أصبح الكونجرس الأميريكي سلاحاً بيد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ، يستخدمه ضد الشعب الفلسطيني. فرئيس الوزراء الإسرائيلي ومن خلال مثل هذه القرارات الصادرة عن الكونجرس يُصر على أن لا تكون هناك أي كُلفة سياسية للاحتلال الإسرائيلي، والالتزامات المُترتبة علينا في الاتفاقات تعني أن لا تكون هُناك أي كُلفة عسكرية للاحتلال الإسرائيلي. ونتنياهو يعرف أن قيام السلطة الفلسطينية بدفع الرواتب وإدارة شؤون الحياة للشعب الفلسطيني تعني أنه لا يوجد هُناك كُلفة اقتصادية للاحتلال.

وجاء قرار الكونجرس الأخير ليقول أن أي مُحاولة من الجانب الفلسطيني لخلق أي كُلفة للاحتلال الإسرائيلي. ستعني مُعاقبة السلطة الفلسطينية بإغلاق مكتبها وقطع المُساعدات عنها.

هذه هي استراتيجية رئيس الوزراء الإسرائيلي ، وبالفعل فأن الكونجرس الأميريكي قد أصبح سلاحاً بيده ، إضافة إلى أسلحة جنوده ومستوطنيه والتي تُمارس الإرهاب والبطش وجرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني.(٣)

٢ – طلب العضوية في مجلس الأمن:

في تاريخ ٢٠١١/١١/٩ صدر تقرير لجنة العضوية للأعضاء الجُدد الخاص بطلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة وأهم ما جاء فيه :

أ- تم تحويل طلب من رئيس مجلس الأمن في شهر أيلول ٢٠١١، لبنان، إلى لجنة العضوية في ٢٨ أيلول ٢٠١١.

(٣): أنظر مُلحق رقم "٣" . رسالة د. صائب عريقات في تاريخ ٢٠١١/١١/١٧ لدول الاتحاد الأوروبي . عن الإرهاب المُمارس من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

ب-عقدت اللجنة اجتماعها (رقم ١٠٩) يوم ٣٠ أيلول واجتماعها (رقم ١١٠) يوم ٢٠١١/١١/٣، ودرست الطلب.

ت-عقدت رئاسة مجلس الأمن في شهر أكتوبر ٢٠١١، خمس اجتماعات للجنة العضوية منها أربعة على مستوى الخُبراء وذلك للإجابة على الأسئلة المُتعلقة بمدى استيفاء فلسطين لمعايير الدولة ؟ وإذا ما كانت دولة مُحبة للسلام ؟ ومدى قُدرتها على تحمل واجباتها المُترتبة عليها من ميثاق الأمم المتحدة ؟.

ث-نتج عن هذه النقاشات عدة آراء ، فهُناك من أعتبر أن دولة فلسطين استوفت كافة مُتطلبات العضوية وإنها قادرة على تحمل كافة مسؤولياتها. وهناك من أعتبر أن المسألة أكبر من مُجرد التعامل معها على مستوى معايير وواجبات.

ج- تم الإشارة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل العُليا في ٢٨/أيار/١٩٤٨ ، فيما يتعلق بالشروط المُتطلبة للعضوية (المادة ٤ من الميثاق).

ح- تم طرح قبول مبدأ الدوليتن على حدود ١٩٦٧ ، وأن دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية ستأتي نتيجة للمفاوضات السياسية ، وأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لا يتناقض مع حق إسرائيل في الوجود.

خ- تم الإشارة إلى أن عمل اللجنة يجب أن لا يضر فُرص استئناف المفاوضات السياسية. وتمت الإشارة بإن طلب العضوية لفلسطين لا يتعارض مع المفاوضات السياسية ولا يُشكل بديلاً لها. وأن العضوية لا تضر بفُرص المفاوضات. وأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يجب أن لا يخضع لقرار إسرائيل أو التفاوض معها.

د- تم الإشارة إلى أن فلسطين دولة مُحبة للسلام، وأنها تستطيع تحمل كافة واجباتها التي نص عليها الميثاق.

ذ- تم الإشارة إلى معايير ميثاق منتفيديو لعام ١٩٣٣ ، وأن فلسطين استوفت كافة معايير هذا الميثاق .

ر- تم الإشارة إلى أنقلاب حماس في غزة ، وعدم قُدرة مُنظمة التحرير الفلسطينية (الحكومة الشرعية لفلسطين) مُمارسة سُلطاتها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. واستخدم بعض الأعضاء دعوة "حماس" لتدمير إسرائيل بأن فلسطين قد لا تكون دولة مُحبة للسلام.

ز – تم الاقتراح بإن يُطرح مشروع قرار في الجمعية العامة لتُصبح فلسطين دولة غير عضو بشكل فوري .

اتضح تماماً أن لبنان ، الهند، جنوب افريقيا ، نيجيريا، الجابون، البرازيل ، روسيا والصين ، قد وافقت على أن دولة فلسطين قد استوفت كافة شروط ومعايير العضوية، وإنها سوف تصوت لصالح قرار العضوية.

البرتغال، كولومبيا، البوسنة والهرسك ، المانيا، فرنسا وبريطانيا، أقرت باستيفاء فلسطين لمعايير العضوية، ولكنها قررت الإمتناع عن التصويت حتى لا تُضر احتمالات استئناف المفاوضات بين الجانبين، كما قالت.

الولايات المتحدة الأميريكية ، أكدت أنها تؤيد إنشاء دولة فلسطين المُستقلة وذات السيادة ، ولكن هذا يجب أن يتم من خلال المفاوضات. وأن التصويت للعضوية سيُلحق الضرر بعملية السلام ، لذلك فأنها قررت التصويت ضد العضوية .

يبدو واضحاً أن ضغوط الولايات المتحدة الأميريكية نجحت في عدم تمكننا من الحصول على التسعة أصوات اللازمة لإجازة المشروع.

كُنا نعرف ذلك ، ونعرف أيضاً أنه حتى لو تمكنا من الحصول على تسعة أصوات ، فأن أميريكا سوف تستخدم "الفيتو".

لقد قدمنا طلب العضوية لمجلس الأمن لأننا أردنا :-

١- التأكيد على أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره غير خاضع للمفاوضات مع إسرائيل ولا يُمكن أن يكون رهينة بيدها.
٢- أستعادة المصداقية للعلاقات الدولية، ورفض إملاءات الإدارات الأميريكية ، في جعل الاحتلال الإسرائيلي دون أي كُلفة وبما في ذلك الكُلفة السياسية .
٣- استعادة المصداقية للقانون الدولي.

لقد قام الدكتور رياض منصور مندوب فلسطين الدائم في الأمم المتحدة بجهدٍ كبير ومُميز ، مع كل أعضاء بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

حيثُ واصلوا العمل مع كل الدول والمجموعات الجيوسياسية، والسكرتير العام للأمم المتحدة ، ورئيس الجمعية العامة ، ومدراء مؤسسات الأمم المتحدة. وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، إضافة إلى سفراء الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن.

لم يكتفوا بمتابعة طلب العضوية ، بل طرحوا حزمة من القرارات أمام الجمعية العامة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، تم اعتمادها بأغلبية ساحقة حيث حصل قرار – تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية على ١٦٧ صوتاً ، حيث أكد القرار على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وكذلك حل قضية اللاجئين ، حلاً عادلاً استناداً للقرار ١٩٤.

أما القرار المُتعلق بالقدس ، فحصل على ١٦٤ صوتاً ، الذي أكد أن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هي إجراءات غير قانونية ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق.

لا مجال لذكر كافة القرارات ولكن القرار الخاص بالممتلكات الفلسطينية وحق تقرير المصير فلقد حصل على ١٨٢ صوتاً.

في يناير ٢٠١٢ تم استبدال ٥ دول من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن فدخلت توجو، وغواتيمالا، والباكستان وإذربيجان والمغرب. وخرجت لبنان والبوسنة ، ونيجيريا والغابون والبرازيل.

على صعيد أخر انضمت تايلاند إلى الدول التي تعترف بدولة فلسطين ، حيث قامت بالاعتراف رسمياً يوم ٢٠١٢/١/١٧، لتصبح الدولة رقم (١٣١) التي تعترف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية،(واتصالاتنا مُستمرة مع الدول التي دخلت حديثاً خاصة مع توجو وغواتيمالا وأذربيجان. فطلب عضوية فلسطين لا زال في مجلس الأمن وقد يُطرح على الأعضاء للتصويت في أي وقت).

إضافة إلى اليونسكو ومجلس الأمن ، فهناك الأن دراسات مُعمقة بشأن الطلب من الدولة الحاضنة لميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ – سويسرا – دعوة الدول السامية المتعاقدة للاجتماع

وتفعيل الميثاق بخصوص توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة . (٤)

أما فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس الأمن (فرنسا ، بريطانيا، البرتغال والمانيا) . وأمام استمرار الحكومة الإسرائيلية بالنشاطات الاستيطانية ورفض مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧. بعد أن استمعوا إلى التقرير الخاص الذي قُدم إلى مجلس الأمن من السيد فرناندیز تارانكو مُساعد السكرتير العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية يوم ٢٠١١/١٢/٢٠، قاموا بإصدار البيان التالي في نفس اليوم وجاء فيه : -

بيان مُشترك من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن

" يجب وقف جميع النشاطات الاستيطانية ، بما في ذلك في القدس الشرقية "

" لقد استمعنا للتو إلى بيان موجز من السيد فرناندیز تارانكو حول الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أحد المواضيع التي برزت هو مما يحدثه زيادة بناء المستوطنات وعُنف المستوطنين من تأثير مُدمر على الأرض وعلى إمكانية العودة إلى المفاوضات. إن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والبرتغال مُستائين من هذه التطورات السلبية تماماً.

إن إعلانات إسرائيل المستمرة لتسريع بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، تُرسل رسالة مُدمرة . إننا ندعو الحكومة الإسرائيلية لوقف هذه الخطوات. حيث أن إقامة الدولة الفلسطينية التي نُريد أن نراها وحل الدولتين الضروري لضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل أصبح مُهدداً من قبل التوسع المنهجي والمُتعمد للمستوطنات. المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتُمثل ضربة خطيرة لجهود اللجنة الرباعية لاستئناف مفاوضات السلام. يجب على جميع النشاطات الاستيطانية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، أن تتوقف فوراً.

(٤): بخصوص هذه الدراسات أنظر المُلحق رقم "٤".

نحن نُدين التصعيد المُقلق للعُنف من جانب المستوطنين بما في ذلك حرق مسجد النبي عكاشة في القدس الغربية ومسجد برقة في الضفة الغربية. فمن الواضح أن هدف هذه الهجمات الاستفزازية المُتعمدة على أماكن العبادة هو تصعيد التوتر . كما نُرحب بإدانة القادة الإسرائيليين لهذه الهجمات، وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزامها بتقديم هؤلاء الجُناة للعدالة ، ووضع حد للإفلات من العقاب. إن الاجراءات التي أعلنها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو رداً على عُنف المستوطنين هي في الاتجاه الصحيح. نحن نتطلع إلى رؤية نتائج هذه الإجراءات، وإلى مُعاقبة من هم وراء أعمال العُنف هذه حتى الحد الأقصى للقانون.

هناك حاجة لإرادة سياسية وقيادة جريئة من كلا الجانبين للخروج من الجمود الحالي. ندعو الأطراف إلى تقديم مقترحاتهم في أقرب وقت ممكن حول قضيتي الأمن والحدود إلى اللجنة الرباعية ، عقب بيانها الصادر في ٢٣ سبتمبر. نحن نتطلع لعودة كلا الطرفين إلى المفاوضات في أقرب وقت مُمكن. وما زلنا على استعداد للمُساهمة في تحقيق هدف إنجاح المفاوضات.

لا نزال نشعُر بقلق بالغ إزاء الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يزال هدفنا الرئيسي هو التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني . ونحن ملتزمون بالعمل على تحويل هذا الطموح إلى واقع ملموس : إنشاء دولة فلسطينية مُتصلة جغرافياً، مستقلة، ديمقراطية، قابلة للحياة وذات سيادة تعيش في أمن وسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

يجب تحقيق أربعة أمور لضمان نجاح المفاوضات: -

- أولاً : الاتفاق على حدود الدولتين بناءاً على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ مع تبادل متساوي للأراضي بين الطرفين.
- ثانياً: الاتفاق على ترتيبات أمنية تحترم السيادة الفلسطينية ، وتثبت أن الاحتلال قد انتهى، وتحمي أمن إسرائيل وتمنع ظهور الإرهاب وتتعامل بفاعلية مع أي تهديدات جديدة.
- ثالثاً : إيجاد حل عادل ومُنصف متفق عليه لقضية اللاجئين.
- رابعاً : تحقيق تطلعات كلا الطرفين بالنسبة للقدس . لا بد من وضع حل للقدس كي تكون عاصمة مستقبلية للدولتين من خلال المفاوضات.

نعتقد أن أمن إسرائيل وتحقيق حق الفلسطينيين في إقامة دولة ليسا هدفين مُتناقضين . بل على العكس فهي تُعزز بعضها البعض . لكنه لا يمكن تحقيقها في ظل استمرار بناء المستوطنات وعُنف المستوطنين".

أن هذا الموقف الأوروبي وأن دل على شيء يدلُ على أن حيز صبر أوروبا على المُمارسات والسياسات الإسرائيلية قد بدأ ينفذ. وأن قُدرتها على اتخاذ مواقف مشتركة مع الولايات المتحدة الأميريكية قد بدأ بالتأكل.

ردت المُتحدثة باسم الخارجية الأميريكية على هذا البيان قائلة : *" أن هذا البيان يضُر بالجهود المبذولة لإطلاق عملية السلام" .*

لقد وصل الحد بالإدارة الأميريكية أن تكون أسرع في الرد على هذه البيانات الدولية التي تُحاول الحفاظ على القانون الدولي من الحكومة الإسرائيلية .

من هنا وبعد أن رفضت الحكومة الإسرائيلية قبول مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧ ، ووقف النشاطات الاستيطانية ، مع أن المُبادرة الأردنية قد وفرت لقاءات مُباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، فأن المطلوب هو الطلب من دول الاتحاد الأوروبي تأييد طلب عضوية فلسطين في كافة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة عند تقديم هذه الطلبات. فلقد أصبح واضحاً أن عدم دعم طلب العضوية لدولة فلسطين يُعتبر مُكافأة للحكومة الإسرائيلية التي ترفض تنفيذ أي من الالتزامات التي ترتبت عليها من خارطة الطريق وبيان اللجنة الرباعية الصادر في ٢٠١١/٩/٢٣. ورفض المُبادرة الأردنية جملةً وتفصيلاً. والإصرار على المضي قُدماً بالاملاءات بدلاً من المفاوضات. والمستوطنات بدلاً من السلام.

أصبح واضحاً للجميع أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ترفض مبدأ الدولتين وتعمل لتدمير عملية السلام، إضافة إلى مُحاولاتها الجادة لإخفاق بل وتقويض السلطة الفلسطينية وقيادتها.

رابعاً : اللجنة الرباعية الدولية :

١- لقاءات اللجنة الرباعية الدولية مع الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي بشكل مُنفصل:

اللجنة الرباعية الدولية وعلى مستوى المندوبين :

- السفير ديفيد هيل – أميريكا.
- السفير سيرجي فرشنيين – روسيا.
- السفير هيلجا شميدت – الاتحاد الأوروبي.
- السفير روبرت سيري – الأمم المتحدة.
- مبعوث اللجنة الرباعية الدولية – توني بلير .

اجتمعت بشكل مُنفصل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ثلاث مرات :

أ- ٢٠١١/١٠/٢٦.

ب-٢٠١١/١١/١٤.

ت-٢٠١١/١٢/١٤.

هذه اللقاءات مع الجانب الفلسطيني والتي تمت بمُشاركة (الدكتور صائب عريقات والدكتور محمد اشتيه + فريق من خبراء وحدة دعم المفاوضات) وجرت في مقر الأمم المتحدة في مدينة القدس .

أما اللقاءات مع الجانب الإسرائيلي فلقد جرت بشكل مُنفصل مع مُستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي أسحق ميلخو والسفير دانيال تاوب.

قدمنا لأعضاء اللجنة الرباعية في اللقاء الأول يوم ٢٠١١/١٠/٢٦ ، مواقفنا حول الحدود والأمن. وقدمنا خلال هذا الاجتماع وما تلاه من اجتماعات دراسات ووثائق وخرائط حول الاستيطان ، والقدس الشرقية المحتلة ، وتصاعد الإرهاب من قبل المستوطنيين الإسرائيليين ، والأسرى وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل دخول الاتفاق الانتقالي حيز التنفيذ في تاريخ ١٩٩٤/٥/٤.

ونستطيع تلخيص مواقفنا بما يلي : -

أ- الاستعداد لاستئناف المفاوضات وفقاً لبيان الرباعية ٢٠١١/٩/٢٣ ، أي بعد قبول الحكومة الإسرائيلية لمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧ ، ووقف النشاطات الاستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية.

ب-أكدنا أن الفشل ليس خياراً لنا ، ويجب أن لا يكون خياراً للجنة الرباعية.

ت-قدمنا قائمة باسماء الأسرى والمعتقلين قبل أيار ١٩٩٤ . وطالبنا الرباعية بالعمل للإفراج عنهم على اعتبار ذلك جزءاً من الاتفاق بين الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ايهود أولمرت في نوفمبر ٢٠٠٨.

ث-قدمنا لهم (رسالة ليبرمان) التي تدعو للتخلص من الرئيس أبو مازن ، وترفض بيان الرباعية وتُصر على الحلول الانتقالية الاقتصادية والأمنية.

ج- طالبنا الرباعية بوجوب مُحاسبة ومُساءلة إسرائيل ، والإفصاح عن مواقف أعضاء الرباعية في حال استمرار رفض الحكومة الإسرائيلية لتقديم مواقفها حول الحدود والأمن، واستمرارها في النشاطات الاستيطانية ورفض مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧؟.

ح- وضحنا لهم أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه ، حسب استراتيجية الحكومة الإسرائيلية (Maintain The status quo) ، وتحويل وظيفة السلطة الفلسطينية إلى وظيفة أمنية اقتصادية دون أي ربط بين وجودها وحرية واستقلال الشعب الفلسطيني أصبح غير مُمكن . وأن هناك لجنة فلسطينية مُشكلة من أعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمركزية لحركة "فتح" ، تدرس كافة الخيارات وسوف تُقدم توصياتها للرئيس عباس والقيادة الفلسطينية .

خ- اتفقنا مع اللجنة الرباعية على أن فترة ال ٩٠ يوم المُحددة في بيان الرباعية الصادر يوم ٢٠١١/٩/٢٣، قد بدأت يوم ٢٠١١/١٠/٢٦ ، وبالتالي فأن مدة ال ٩٠ يوم تنتهي يوم ٢٠١٢/١/٢٦. المتوجب خلالها على الطرفين تقديم مواقفهما الشمولية حول مسألتي الحدود والأمن.

أعضاء اللجنة الرباعية أعربوا عن ترحيبهم بتقديم الجانب الفلسطيني لمواقفه حول الحدود والأمن ، إلا أنهم عادوا بعد ذلك وأكدوا أن على الجانب الفلسطيني قبول اللقاء مُباشرة مع الجانب الإسرائيلي ومن دون شروط مُسبقة ، وذلك حتى يتسنى طرح وتبادل المواقف بشأن الحدود والأمن. وكذلك التوصل إلى اتفاق إطار حول كافة قضايا الوضع النهائي بما لا يتجاوز نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢.

في كل الاجتماعات رفض الجانب الإسرائيلي تقديم مواقفه ، ومع كل اجتماع للرباعية ، كانت الحكومة الإسرائيلية تُعلن عن المزيد من العطاءات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. واستمر هدم البيوت وتهجير السكان، وتصاعد الإرهاب المُمارس من المستوطنيين وبحماية الجيش الإسرائيلي.

طلبنا منهم الكف عن التعامل مع إسرائيل كدولة فوق القانون، وعن وجوب مُحاسبتها ومُساءلتها وخاصة على ضوء التطورات التي تعيشها المنطقة (الربيع العربي).

إلا أن مواقف الرباعية بقيت على ما هي عليه :-

أ- ضرورة استئناف المفاوضات المُباشرة دون شروط مُسبقة.
ب-ضرورة أمتناع الجانبين عن الإجراءات أحادية الجانب والأعمال الاستفزازية.
ت-طرح المواقف حول الحدود والأمن يتم خلال اللقاءات المُباشرة وبحضور الرباعية.
ث-الطريق الوحيد لتحقيق مبدأ الدولتين هو المفاوضات.
ج- لا بد من التوصل إلى اتفاق إطار شامل حول كافة قضايا الوضع النهائي بما لا يتعدى شهر ديسمبر ٢٠١٢.

طرحنا على أعضاء اللجنة الراعية مجموعة من الأسئلة مثل :

أ- ما هو دور وولاية وتفويض اللجنة الرباعية الدولية ؟.
ب-البند الخامس من بيان الرباعية ٢٠١١/٩/٢٣ ، نص على وجوب تنفيذ كل طرف ما عليه من التزامات من خارطة الطريق ، ما هو موقفكم أن رفضت الحكومة الإسرائيلية وقف الاستيطان؟.
ت-هل أخذتم بعين الاعتبار ما هو مطلوب لاستئناف المفاوضات؟.
ث-كيف تقارنون بين الاستيطان الذي يُدمر مبدأ الدولتين، وبين ذهابنا إلى الأمم المتحدة للحفاظ على مبدأ الدولتين؟.
ج- الاستيطان يُعتبر جريمة حرب وليس فقط مُخالف للاتفاقات أو للقانون الدولي ، فكيف سوف تتصرفون بعد الإدانات والاعراب عن الأسف؟.
ح- ماذا ستفعلون بعد ٩٠ يوماً عندما ترفض إسرائيل تقديم مواقفها بخصوص الحدود والأمن؟.

سألنا هذه الأسئلة وغيرها ، ولم نحصل على أي إجابات .

٢- لقاءات الرئيس مع أعضاء الرباعية :

خلال هذه الفترة وكما بينا سابقاً ، التقى الرئيس أبو مازن عدة مرات مع أكثر من مسؤول أميريكي وكان له اتصالات هاتفية مع الوزيرة هيلاري كلينتون . كما التقى أيضاً مع أكثر

من مسؤول روسي وكان له اتصالات مع الوزير سيرجي لافروف . وكذلك قام بزيارة لموسكو والتقى الرئيس الروسي ميدفيدف ، ووزير الخارجية لافروف. وكذلك التقى أكثر من مسؤول من الاتحاد الأوروبي ، وخاصة البارونة كاثرين اشتون.

والتقى عدد لا بأس به من رؤوساء وزراء ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا ، ألمانيا، بريطانيا، النمسا، بلجيكا) وغيرها.

وكان للرئيس أبو مازن ، لقاء مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم ٢٠١٢/٢/١، وأكثر من لقاء مع مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة إضاقة إلى مجموعة من الاتصالات الهاتفية مع السكرتير العام للأمم المتحدة.

<u>مواقف الرئيس أبو مازن كانت واضحة ومحددة :</u>

أ- وقف الاستيطان وبما يشمل القدس ، وقبول مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧ ، مدخل لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.
ب-الإفراج عن المُعتقلين وخاصة الذين اعتقلوا قبل ١٩٩٤ .
ت-التمسك بحقنا لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها الدولية.
ث-رفض إبقاء الأوضاع على ما هي عليه ، والإصرار على أن وظيفة السلطة الفلسطينية تتمثل بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال.
ج- رفض تحويل السلطة الفلسطينية إلى مُجرد وظيفة أمنية واقتصادية.

أما مواقف أعضاء الرباعية فكانت مُتفاوته بين موقف روسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الداعم للموقف الفلسطيني . وبين الموقف الأميريكي الذي كان يرى أن تنفيذ بيان الرباعية ٢٠١١/٩/٢٣ ، يعني موافقة الجانب الفلسطيني على بدء المفاوضات المباشرة دون شروط مُسبقة . ووجوب أمتناع الجانب الفلسطيني عن أي خطوة فيما يتعلق بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة ومؤسساتها. أي استمرار الاستيطان وفرض الحقائق على الأرض من قبل الحكومة الإسرائيلية ، مع تأكيد رفضها لمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، واستمرار الاحتلال دون أي كُلفة كانت عسكرية ، اقتصادية ، سياسية، دبلوماسية أو حتى مُجرد الانتقاد والإدانة.

هذا يعني تحويل المفاوضات إلى إملاءات ، وفقاً لاعتبارات ما تريده وما لا تُريده الحكومة الإسرائيلية . ودون حتى الإشارة إلى المرجعيات المُتفق عليها أو الشرعية الدولية أو القانون الدولي . ووصل الحد بالموقف الأميريكي للقول خلال أحد الاجتماعات للجنة الرباعية :

" *هذا ليس إطار لمفاوضات تقريب ، أو مفاوضات غير مُباشرة . هذا إطار لإيجاد السبل لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين* ". وأضاف :

" *حتى وان كان هناك مفاوضات مباشرة فلا ندري إذا ما كان الجانب الإسرائيلي سوف يعرض مواقفه بخصوص الحدود ، وما عرضه علينا من مواقف بهذا الخصوص لم يكن مقبولاً بالنسبة لنا*".

وفيما يتعلق باستفسار الرئيس أبو مازن من أكثر من مسؤول أميريكي حول موقف الإدارة الأميريكية من تفعيل ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ . جاء الرد الأميريكي على شكل بيان كان قد صدر عن الإدارة الأميريكية يوم ٢٠١١/٢/١. جاء فيه :

" *أن الولايات المتحدة تُعارض بشدة إمكانية دعوة الأطراف المُتعاقدة بمثياق جنيف الرابع لمحاسبة دولة واحدة هي إسرائيل*".

" *أن ميثاق جنيف يجب أن يُحترم. ويجب أن يكون أساساً للقانون الدولي الذي يحكم الجميع. ولكن مُحاسبة دولة واحدة هي إسرائيل ومواجهتها يُعتبر خروجاً عن النزاهة وعدم الانحياز. وسوف نعتبر ذلك ضاراً لعملية السلام والاستقرار وأمن المنطقة* ".(٥)

بالنسبة للولايات المتحدة الأميريكية فأن طلب العضوية لدولة فلسطين في الأمم المتحدة ، ومحاولة تفعيل ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ، أو ربط استئناف المفاوضات بوقف الاستيطان أو بقبول الحكومة الإسرائيلية بمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧ ، يُعتبر ضاراً لعملية السلام ، ولأمن واستقرار المنطقة.

ولإدراكه لهذه المواقف الأميريكية فلقد عبر الرئيس أو مازن عن الموقف الفلسطيني أثناء لقاءه مع المبعوث الأميريكي للجنة الرباعية السفير ديفيد هيل عندما التقاه في رام الله يوم ٢٠١٢/١/٢. إذا قال له :

(٥): أنظر البيان الأميركي حول ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، ٢٠١١/٢/١. مُلحق رقم "٥"

" لقد نفذ صبري ، لن أسمح للأمور أن تكون كما هي عليه بعد ٢٠١٢/١/٢٦ . الصبر على الأمور بعد هذا التاريخ سوف يعني إضاعة الوقت. لم أعد أفهم كيف يمكن أن تضر عضوية فلسطين في الامم المتحدة أو تفعيل ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ، أو عضوية فلسطين في اليونسكو بعملية السلام؟" . **وأضاف :**

" لن انتظر انتخابات أميركية أو إسرائيلية ، فالصورة أصبحت في غاية الوضوح". (٦)

على صعيد الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وروسيا ، فلم يكن يمر يوم دون بيان ، أو تصريح أو تقرير ، لإدانة السياسات الإسرائيلية في مجالات الاستيطان وهدم البيوت وتهجير السكان والحصار والإغلاق والاقتحامات والاغتيالات.

وتوج الاتحاد الأوروبي هذه المواقف بالتقرير الذي أعده رؤوساء البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد الأوروبي ، حول القدس والاستيطان في تاريخ ٢٠١٢/١/١٢، والذي يُعتبر من أهم التقارير التي رُفعت لرئاسة الاتحاد الأوروبي حول الوضع الفلسطيني مُنذ سنوات.

خامساً :المُبادرة الأردنية :

١- بيان الخارجية الأردنية :

قام العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بزيارة إلى فلسطين يوم ٢٠١١/١١/٢١ ، حيث التقى الرئيس محمود عباس في رام الله. والتقى الرئيس محمود عباس مع الملك عبد الله الثاني في عمان (٢٠١١/١٢/٨ ، ٢٠١٢/١/١٠ ، ٢٠١٢/١/٢٥ ، ٢٠١٢/٢/٤) إضافة إلى مجموعة من اللقاءات التي عُقدت مع الرئيس عباس ووزير الخارجية الأردني ناصر جودة، ولقاءات أخرى بين الأخ ناصر جودة ود. صائب عريقات ود. محمد شتية. وسوف نكتفي لأغراض هذه الدراسة بتحديد أهداف المُبادرة الأردنية وفقاً لما جاء في البيان الرسمي الذي صدر عن وزارة الخارجية الأردنية يوم ٢٠١٢/١/١، والذي نص على :-

(٦): لقاء الرئيس محمود عباس مع المبعوث الأميريكي لعملية السلام ديفيد هيل. رام الله. ٢٠١٢/١/٢ . بحضور د.صائب عريقات والأخ نبيل أبو ردينة ، والقنصل الأميريكي العام دانيال روبنستاين.

" أفاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السفير محمد كايد بأن التحرك المكثف الذي قاده جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم في الآونة الأخيرة من خلال لقاءات جلالته المتعددة مع فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وخلال زيارة جلالته التاريخية لرام الله وكذلك خلال لقاء جلالته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز واتصالات جلالته الأخرى، وخلال زيارات جلالته مؤخراً لعدد من العواصم الدولية، هدفت إلى كسر الجمود الذي سيطر على جهود إحلال السلام ما بين الفلسطينيين وإسرائيل خلال العام الأخير.

وقال الكايد بان الجهود الأردنية هذه تركزت إلى القناعة بأن حل الدولتين الذي تقوم بمقتضاه الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على التراب الفلسطيني يشكل مصلحة أردنية عُليا، وأن السبيل لتحقيق ذلك هو من خلال مفاوضات مباشرة وجادة ما بين الإطراف ومحكومة بإطار زمني واضح، وتُعالج قضايا الحل النهائي كافة بما فيها قضية اللاجئين والقدس والأمن والحدود بشكل خاص وفقاً للمرجعيات الدولية المعتددة بهذه القضايا الحيوية كافة، فضلاً عن القناعة الأردنية بأن النجاح في تجسيد حل الدولتين من شأنه أن يُعزز أمن واستقرار المنطقة ويصون السلم العالمي.

وأضاف الكايد بأنه، وبتوجيهات من جلالة الملك المُعظم حفظه الله ومتابعة لتحرك جلالته المكثف والهادف، فإن وزير الخارجية ناصر جودة قام خلال الأيام القليلة الماضية بالتواصل والتشاور مع الإخوة الفلسطينيين والاتصال مع الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الرباعية ممثلة بالأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون، ووزير خارجية روسيا الاتحادية سيرغي لافروف، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كلينتون والمفوضة الأوروبية لشؤون السياسة الخارجية والدفاع كاثرين أشتون ومبعوث اللجنة الرباعية الدولية توني بلير، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي، ورئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر/ رئيس لجنة مبادرة السلام العربية الشيخ حمد بن جاسم، وعدد من وزراء الخارجية العرب ووضعهم بصورة هذه المساعي الرامية إلى إيجاد المناخ المُناسب لإعادة إطلاق المفاوضات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي سريعاً مفيداً بأنهم جميعاً عبروا عن دعمهم الكامل للمساعي الأردنية هذه التي يقودها جلالة الملك المعظم، وعن تقديرهم العالي لجلالته وللأردن.

وقال الكايد بأن وزير الخارجية ناصر جودة سيستضيف اجتماع مشترك لمبعوثي اللجنة الرباعية الدولية في عمّان بتاريخ ٣ كانون ثاني، مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي واجتماع آخر ما بين

الجانبين نفسيهما، يُبني على مخرجات الاجتماعات المتعددة التي عقدها مبعوثي اللجنة الرباعية الدولية مع الطرفين كلاً على حده منذ صدور بيان اللجنة الرباعية الدولية الأخير في ٢٣ أيلول ٢٠١١، في مسعى جاد ومتواصل يستهدف الوصول إلى أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات المباشرة الرامية إلى انجاز اتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي يُجسد حل الدولتين ويُعالج قضايا الحل النهائي كافة بحلول الموعد الذي حدده بيان اللجنة الرباعية الدولية الصادر في ٢٣ أيلول ٢٠١١ مع حلول نهاية عام ٢٠١٢ ووفقاً للمبادئ التي تضمنها هذا البيان وبيانات الرباعية الدولية كلها بما تتضمنه من مرجعيات.

وشدد الكايد في هذا السياق على ضرورة الاستثمار الجاد والمُلتزم من قبل الجميع في توفير المناخ الملائم الذي من شأنه أن يقضي إلى إنجاح هذا المسعى الجاد وذلك عبر الامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب والاستفزازية كافة وتلك التي تقوض مثل هذه المبادرات والمساعي، وبالتالي تجر المنطقة بأسرها إلى أتون منزلقات خطيرة لا تُحمد عقباها".

واضح تماماً أن الأردن ووفقاً لما جاء في بيانه الرسمي قد حدد أهداف اللقاءات بين الجانبن الفلسطيني والإسرائيلي وبحضور الأردن مُمثلاً بوزير الخارجية ناصر جودة، ومندوبي اللجنة الرباعية (في بعض اللقاءات) ، يتمثل :-

" التوصل إلى أرضية مُشتركة لاستئناف المفاوضات المُباشرة الرامية إلى إنجاز اتفاق سلام فلسطيني- إسرائيلي يُجسد حل الدولتين ويُعالج قضايا الحل النهائي كافة بحلول الموعد الذي حدده بيان اللجنة الرباعية الصادر في ٢٠١١/٩/٢٣، مع حلول نهاية عام ٢٠١٢ ، ووفقاً للمباديء التي تضمنها هذا البيان وبيانات الرباعية كلها بما تتضمنه من مرجعيات"

٢- **<u>الأردن أطلق مُبادرته مُستنداً :</u>**

أ- استكشاف إمكانية استئناف المفاوضات النهائية.
ب-قيام كل جانب بتسليم مواقفه حول الحدود والأمن فوراً.
ت-استئناف المفاوضات يتطلب وقف الاستيطان وقبول مرجعية الدولتين على حدود ١٩٦٧.
ث-إن للأردن مصالح عُليا في منع إنهيار عملية السلام ووجوب بذل كل جهدٍ لأنجاحها.

ج- إن الأردن وفي حال استمر الجانب الإسرائيلي في الاستيطان ورفض المرجعيات والمُماطلة ودون تردد سيُحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية فشل مساعي إطلاق عملية السلام ، وسيكون لذلك انعكاسات سلبية على العلاقات الأردنية – الإسرائيلية.

ح- إن الأردن يتشاور ويُنسق بهذا الشأن مع أعضاء الرباعية الدولية ، لجنة مُتابعة مُبادرة السلام العربية ووزراء الخارجية العرب ودول أخرى مثل الصين واليابان.

خ- إن الأردن سيقوم بإجراء تقييم شامل لجهوده مع نهاية شهر يناير ٢٠١٢.

د- إن إقامة دولة فلسطين المُستقلة على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية وحل كافة قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها قضية اللاجئين ، تُعتبر مصلحة أردنية عُليا.

ذ- إن الأردن سيبذل كل جهدٍ مُمكن للمُساعدة في إطلاق سراح أسرى فلسطينيين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل ١٩٩٤/٥/٤.

٣- <u>المواقف الفلسطينية:</u>

بدأت اللقاءات يوم ٢٠١٢/١/٣ وانتهت يوم ٢٠١٢/١/٢٥، حيث عقدت عدة لقاءات بمُشاركة وزير الخارجية الأردني ناصر جودة وبمُشاركة د. صائب عريقات ود. محمد اشتية ود. زاها حسن من وحدة دعم المفاوضات. ولقد أكدنا في كافة هذه اللقاءات على :-

أ- تثمين ما يبذله الأردن الشقيق من جهود كبيرة لإيجاد أرضية وأجواء مُناسبة لاستئناف المفاوضات.

ب-شكرنا أعضاء اللجنة الرباعية على جهودهم المبذولة والمستمرة ، وتعاونهم مع الأردن وغيره من الدول العربية لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

ت-أن فترة الثلاثة أشهر التي حددها بيان الرباعية الصادر في ٢٠١١/٩/٢٣، والمطلوب خلالها أن يُقدم كل طرف مواقفه بشأن مسألتي الحدود والأمن بدأت يوم ٢٠١١/١٠/٢٦، وتنتهي يوم ٢٠١٢/١/٢٦.

ث-قمنا بتقديم مواقفنا بشأن الحدود والأمن في الاجتماع الذي عُقد مع الرباعية يوم ٢٠١١/١٠/٢٦، وفي الاجتماع الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان يوم ٢٠١٢/١/٣.

ج- أكدنا في كل اللقاءات أن استئناف المفاوضات يتطلب التزام الحكومة الإسرائيلية بوقف النشاطات الاستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية وقبول مبدأ الدولتين على حدود

١٩٦٧. وأن هذه ليست شروطاً فلسطينية وإنما التزامات ترتبت على إسرائيل. وأكدنا الالتزام بكل ما ترتب علينا من التزامات .

ح- وضعنا قضية الإفراج عن الأسرى وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل نهاية عام ١٩٩٤، والمرضى والأخوات والأطفال وكبار السن . ونعتبر ذلك التزام على الحكومة الإسرائيلية، وفقاً للاتفاق الذي تم في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أيهود المرت.

خ- أكدنا رفضنا الحديث عن ما يُسمى بإجراءات بناء الثقة (C.B.Ms) . وشددنا بأن الذي بيننا وبين الجانب الإسرائيلي هي المرجعيات المُحددة لعملية السلام، والاتفاقات الموقعة وخارطة الطريق ، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧.

د- ثبتنا رفضنا للحلول الانتقالية والمرحلية وبما في ذلك ما يُسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

ذ- قدمنا وثائق وخرائط ودراسات حول مُجمل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة وما حولها. وبينت هذه الوثائق الجرائم التي ترتكبها مجموعات من المستوطنيين وبحماية الجيش الإسرائيلي ، وكذلك زيف إدعاءات الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بنشاطاتها الاستيطانية.(٧)

ك- أكدنا أن سقف اللقاءات الاستكشافية الزمني هو يوم ٢٠١٢/١/٢٦.

ز- شددنا على أن المصالحة الفلسطينية تُعتبر مصلحة فلسطينية عُليا، وأنها لا تتناقض ولا تتعارض مع عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

ص- أكدنا بأن سعينا للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها يُعتبر مُكملاً لعملية السلام ومبدأ الدولتين وليس مُتناقضاً معها.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال أننا أكدنا أمام الرباعية الدولية وبحضور الأشقاء من الأردن للجانب الإسرائيلي، بأن وظيفة السلطة الفلسطينية تتمثل بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، وأنه لن يسمح بإبقاء الأوضاع على ما هي عليه (Maintain the status-quo) أو تحويل وظيفة السلطة الفلسطينية إلى وظيفة أمنية واقتصادية فقط.

(٧): أنظر الملحق رقم "٧". الخاص بالنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية.

وخلال هذه اللقاءات كنا ندعو الحكومة الإسرائيلية وبأصوات مرتفعة للإستجابة للمُبادرة الأردنية من خلال وقف النشاطات الاستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية، والقبول بمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، والإفراج عن الأسرى وخاصة هؤلاء الذين أُعتُقلوا قبل نهاية عام ١٩٩٤.

وطالبنا الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن أعضاء المجلس التشريعي المُعتقلين ، أحمد سعدات، مروان البرغوثي، عزيز الدويك، والإخوة ال ٢٤ الآخرين . وكذلك الإفراج عن كل من الذين اعتقلوا قبل ١٩٩٤/٤/٥، إضافة إلى النساء ، وكبار السن والمرضى والأطفال. وذلك برسالة رسمية قُدمت لرئيس الوفد الإسرائيلي يوم ٢٠١٢/١/٢١ ، من د. صائب عريقات.

٤ – <u>المواقف الإسرائيلية :</u>

أ- رفض تقديم مواقف شاملة حول الحدود والأمن.

ب-رفض وقف الاستيطان واعتباره أمراً مُستحيلاً.

ت-رفض قبول مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، إضافة إلى رفض مبدأ تبادل الأراضي بالقيمة والمثل، و الإصرار على عدم التعامل مع القدس في هذه المرحلة وكأنها ليس شأن يتعلق بالاراضي المحتلة.

ث-رفض الإفراج عن المعتقلين وخاصة هؤلاء الذين أُعتُقلوا قبل عام ١٩٩٤.

ج- رفض السقف الزمني الذي حددته اللجنة الرباعية (٢٠١٢/١/٢٦).

ح- الإصرار على تغيير مرجعيات عملية السلام، وعدم الحديث عن أي من الالتزامات ، إضافة إلى الإصرار على مبدأ بقاء القوات الإسرائيلية في أراضي دولة فلسطين لعشرات السنيين.

خ- حاول الجانب الإسرائيلي بدء نقاشات وحوارات من خلال خبراء في الأمن، إلا أننا رفضنا ذلك ، وأكدنا أن استئناف المفاوضات حول الأمن والحدود يتطلب وقف الاستيطان وقبولف مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧.

د- أستخدم الجانب الإسرائيلي هذا الموقف ، ومواقفنا الأخرى المُستندة للقانون الدولي حول كافة قضايا الوضع النهائي في لعبة اللوم وتوجيه أصابع الاتهام لنا ، ومحاولات تحميلنا مسؤولية إنهيار الجهود الأردنية وجهود اللجنة الرباعية .

ذ- حاول الجانب الإسرائيلي تقديم ما يسمى إجراءات بناء الثقة كالإفراج عن ٢٥ أسير، وإعادة جثامين الشهداء ، والموافقة على بحث إقامة مشاريع في منطقة "ج" وغيرها . إلا أن القيادة الفلسطينية رفضت هذه الإجراءات وأصرت على وجوب وقف الاستيطان .

سادساً : التوصيات والخيارات:

بعد رفض الحكومة الإسرائيلية التجاوب مع المُبادرة الأردنية وبعد رفضها لبيان اللجنة الرباعية الدولية الصادر في ٢٠١١/٩/٢٣، وإصرارها على استمرار النشاطات الاستيطانية وفرض الحقائق على الأرض وهدم البيوت وتهجير السكان وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وكذلك رفض تقديم مواقف بشأن الحدود والأمن استناداً لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. إضافة إلى التنكر لاتفاق الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت حول الأسرى.

ولما كانت الحكومة الإسرائيلية مُصممة على تغيير الاتفاق التعاقدي بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، والتي حددت بمقتضاه وظيفة السلطة الفلسطينية بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى وظيفة ذات بعد اقتصادي أمني . وفي إطار استمرار الأوضاع على ما هي عليه وفي أفضل الأحوال مرحلة انتقالية جديدة، وإن لم يعرفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بدولة ذات حدود مؤقتة، لأنه لا يرغب باستخدام اصطلاح دولة فلسطينية أو اصطلاح حدود لدولة فلسطين حتى لو كان ذلك في الإطار المرحلي والمؤقت والذي لا يشمل القدس ولا حدود ١٩٦٧، والذي يُسقط عدد من قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها قضية اللاجئين.

بالتوازي مع هذه المواقف السياسية ، فإن حكومة نتنياهو – ليبرمان بدأت بالتحريض على الرئيس محمود عباس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. كما جاء واضحاً ومحدداً في رسالة ليبرمان أنفة الذكر. وباختصار الدعوة للتخلص من الرئيس عباس وأي مسؤول فلسطيني يُصر على انسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وحل قضايا الوضع النهائي كافة (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأمن، والإفراج عن المعتقلين) استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

الحكومة الإسرائيلية وضعت إستراتيجية لإبقاء الأوضاع على ما هي عليه، وتُريد من ذلك أن لا تكون هناك كُلفة للاحتلال في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الإعلامية.

لقد قرر نتنياهو الاستمرار في احتلاله وسيطرته على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وحصاره لقطاع غزة. إذ أن ثمن منع إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ بالنسبة للحكومة الإسرائيلية وأعضاء اليمين الإسرائيلي بات يُعتبر أقل كُلفة من ثمن قبول الدولة الفلسطينية.

لقد تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي وكما قلنا من تجنيد الكونجرس الأمريكي كسلاح بيده. فالتهديد الأمريكي بقطع المساعدات الأمريكية عن الشعب الفلسطيني إذا ما استمر الرئيس عباس في سعيه للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وأي من مؤسساتها، يعني جعل الاحتلال الإسرائيلي دون تكلفة سياسية.

تماماً كما أصرت الإدارات الأمريكية السابقة على توقف منظمة التحرير الفلسطينية عن الكفاح المسلح، إذا ما أرادت أن يكون لها دور في عملية السلام.

وبدأت حكومة نتنياهو بممارسة ضغوطها علينا، بالتوقف عن تحويل عوائد الضرائب الفلسطينية واتخاذ قرارات بمنع أعضاء اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمركزية لحركة "فتح" من حُرية الحركة، نتيجة لمشاركتهم في اعتصامات ومظاهرات سلمية ضد الاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان. بل تجاوزت ذلك في مطلع عام ٢٠١٢ ، بأن وضعت كل أعضاء القيادة الفلسطينية بما فيهم الرئيس محمود عباس ضمن قائمة ما يُسمى بالحظر الأمني. وإن السماح لهم بالحركة أو السفر تأتي كأستثناء للحظر الأمني، وفي أي لحظة يُمكن لإسرائيل أن تفرض حصاراً على الرئيس أبو مازن وأعضاء قيادته تماماً كما فعلت حكومة شارون مع الرئيس الشهيد ياسر عرفات.

<u>أمام كل ذلك فإننا نضع التوصيات التالية للمرحلة القادمة :</u>

١- التمسك بوقف المحادثات الاستكشافية في الأردن، واعتبار ٢٠١٢/١/٢٦ سقفاً زمنياً لا يمكن تجاوزه. والتمسك بمواقفنا بوجوب وقف الاستيطان وبما يشمل القدس الشرقية، وقبول مبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧.
٢- اعتبار قضية الأسرى جزء لا يتجزأ من قضايا الوضع النهائي، والإصرار على تنفيذ اتفاق الرئيس أبو مازن – أولمرت للإفراج عن المعتقلين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل نهاية عام ١٩٩٤. وكذلك الأسرى من النساء وكبار السن والمرضى والأطفال، إضافة

إلى القيادات مثل الأخوة أحمد سعدات ، مروان البرغوثي، وعزيز الدويك، وفؤاد الشوبكي وغيرهم.

٣- طرح طلب عضوية دولة فلسطين للتصويت في مجلس الأمن، وإن لم يحصل على الأصوات المطلوبة، أو في حال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية (الفيتو) يقدم الطلب مرة أخرى.

٤- بدأ الإجراءات واجبة الإتباع لتقديم طلب عضوية دولة فلسطين في كافة مؤسسات الأمم المتحدة، وذلك وفقاً لقوانين وأنظمة هذه المؤسسات.

فمنها مثل منظمة الحقوق الفكرية بحاجة إلى رسالة لطلب العضوية. ومنها مثل منظمة العمل الدولية (.I.L.O) ومنظمة الأغذية العالمية (.F.A.O)، ما يحتاج لأشهر من الطلبات والنقاشات.

٥- تقديم مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة لرفع مكانة دولة فلسطين إلى دولى غير عضو (Non-Member State). على أن يكون ذلك بالتوازي مع استمرار طلب فلسطين للعضوية الكاملة أمام مجلس الأمن.

٦- طرح مشروع قرار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، للطلب من الدول الحاضنة لميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، دعوة الدول السامية المتعاقدة للإجتماع وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

٧- طرح مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي لإدانة استمرار الاستيطان وفرض الحقائق على الأرض فيما يتعلق بالقدس الشرقية،واعتبار كل ما قامت وتقوم به إسرائيل في مجال الاستيطان والقدس لاغٍ وباطل ولا يخلق حق ولا ينشأ التزام.

٨- العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والصبر، وعدم السماح لأي جهة أصبحت تحركها مصالحها، أو أصبحت ترى المصالحة ضرر على هذه المصالح في تقويض جهود المصالحة.

فعلينا أن ندرك أن نقطة الارتكاز بالنسبة لنا في كل تحركاتنا الداخلية والإقليمية والدولية تستند إلى المصالحة الفلسطينية.

٩- الاستمرار في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في كافة المجالات.

١٠- تفعيل كافة دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وإنجاز مشروع قانون انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

١١ – تعزيز علاقتنا العربية من خلال لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، وعرض كافة التطورات عليهم، واستشارتهم في كافة الأمور ذات العلاقة، والاستماع لتوصياتهم مع التأكيد على أن القرارات الفلسطينية تتخذ في الأطر القيادية الفلسطينية.

١٢ – الاستمرار في بناء الدعم والتأييد والمساندة الدولية لفلسطين. بما في ذلك استمرار التعامل مع أعضاء اللجنة الرباعية والمجموعات الجيوسياسية إذ أن حصول قرار في الجمعية العام في شهر ديسمبر ٢٠١١ حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ١٨٢ صوت من ١٩٣، يؤكد على الدعم غير المسبوق للحقوق الفلسطينية.

١٣ – وضع إستراتيجية للمقاومة الشعبية السلمية. فالمطلوب الآن عمل إستراتيجي في هذا المجال، يتوافق ويكمل العمل على كافة المحاور المذكورة أعلاه وتشكيل لجنة من ممثلي الفصائل الوطنية إضافة إلى حركة حماس لهذا الغرض.

١٤ – التوجه إلى جميع الجهات الدولية (أعضاء اللجنة الرباعية، الصين، اليابان، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية الدولية) ، برسائل تؤكد أن إسرائيل تحاول استبدال وظيفة السلطة الفلسطينية بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، بوظيفة أمنية– اقتصادية فقط، وتطلب تدخل هذه الجهات الدولية وبشكل فوري لتفادي هذا الوضع الذي لا يمكن استمراره تحت أي ظرف من الظروف ، وإعطاء مُهلة زمنية مُحددة لذلك.

١٥ – وتوجيه رسالة بهذا الخصوص من الرئيس محمود عباس إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بينامين نتنياهو.

١٦ – توحيد جميع هيئات القدس في هيئة واحدة، واعتماد القدس كبند دائم وأول في كافة اجتماعات الهيئات القيادية الفلسطينية (المجلس المركزي، المجلس الثوري، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة المركزية لحركة "فتح"، مجلس الوزراء) وتوفير كل متطلبات الدعم والإسناد وفقاً لخطة إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار كافة المجالات.